المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية: مقاربة سياسية

د. طارق زياد أبو هزيم*

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٦/٠٢/٢٣م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٦/٠٩/٠٤م

الملخص

تؤصل هذه الدراسة لمفهومي المجتمع المدني والدولة المدنية، كما تتناول بالبحث والتحليل المجتمع المدني والدولة المدنية من حيث: الوصف والهدف والسيرورة التاريخية، وطبيعة المجتمع المدني، وكذلك تطابق مقومات الدولة المدنية مع الديمقراطية. حيث يكتسب الحديث عن المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية، بما يتضمن من دراسات ونقاشات وطروحات، أهمية قصوى في بلداننا العربية، بالإضافة لسعيها إلى توضيح دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم لتبيان العلاقة بين فعالية المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، وبعد جمع البيانات حول قضايا الدراسة وتحليلها وربطها وتفسيرها، فقد وضّحت الدراسة الصلة بين المجتمع المدني والدولة المدنية والديمقراطية، كون هذه الثلاث تمثل أهم قنوات المشاركة الشعبية، إضافة إلى أن فعالية المجتمع المدني تزيد من فرص المشاركة السياسية، وتدعم قيم الديمقراطية، وترسخ قيم المواطنة، وسيادة القانون، وهي المكونات الرئيسة للدولة المدنية. كما بينت النتائج وجود علاقة ايجابية وثيقة، وقوية، وهامة بين مقومات نشأة المجتمع المدني الفاعل، وبين قيام الدولة المدنية الديمقراطية، وإن المجتمع المدني بمؤسساته، وتنظيماته، وقدرته على التنسيق، والتنظيم الاجتماعي، يزيد من حضور، وقوة الدولة، وقوة سلطات مؤسساتها الفاعلة، ويحد من تغوّل سلطاتها نحو الأفراد، لتصبح دولة مدنية ديمقراطية، وإن الإرادة الذاتية، والجماعية، وتهيئة الجماهير، وتوعيتهم بأهمية التحديث، والتنمية، والتطوير من جهة، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني من جهةٍ أخرى، يؤدي حتما إلى ترقية الدولة إلى دولة مدنية ديمقراطية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة السير نحو التحرر من المفهوم الكلاسيكي الحديث للدولة كمركز أحادي، ووحيد التنظيم، والتنسيق الاجتماعي لصالح منظمات المجتمع المدني.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، الدولة المدنية، الديمقراطية.

* أستاذ مساعد، جامعة البلقاء التطبيقية.

Abstract

The purpose of this study is to find a foundation for the concepts of the 'civil society' and the 'civil state'. It examines and compares both from different dimensions: description, purpose, objectives, history, the reality of the civil society and finally, to what extent they are similar. Most discussion is about civil society and civil democratic state, including studies, discussions and arguments, because of their importance in the Arab countries. In addition, this discussion seeks to clarify the role of civil society in building a democratic civil state. The researcher uses the systems analysis to point out the relationship between how active the civil society is and the establishment of the democratic civil state. After collecting and analyzing related statistics, this study has shown how much the civil society, the concept of democracy, and the state are related. The three represent the most important channels of public participation. In addition, the activeness of the civil society increases opportunities of political participation, supports the values of democracy and citizenship, and enhances the sovereignty of law. The three are the major components of the civil state. The results have revealed a number of facts: (1) there is a strong positive relation between the reasons behind the establishment of an active civil society and the establishment of the democratic civil society. Furthermore, (2) the civil society, its institutions and organized units, its ability of social coordination have created a strong state with powerful active institutions and limited the dominance of the society's powers over individuals. This has created a democratic civil state. (3) Individual and communicative will, increasing the public awareness of the importance of modernization and development, as well as stimulating the role of the active civil society lead to the development of a simple state to a democratic one. The study concludes with a major recommendation: the classical concept of the modern state as an independent uni-center of an isolated social coordination should be abandoned for the civil social organizations.

Keywords: The Civil Society, the Civil State, Democracy.

المقدمة:

تزامنت الفترة الأخيرة من القرن العشرين، بتصاعد موجة المطالبة بالدولة المدنية الديمقراطية في مختلف دول العالم، وارتبط ذلك بظهور أنماط حكم، وفلسفات تسيير دعت إليها المنظمات الدولية، بهدف التقليص من مستويات الفقر، ودفع جهود التنمية لتحقيق أهداف تكون أكثر اهتماما بالإنسان. إذ أن تزايد متطلبات المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية إلى جانب السياسية، في ظل ظروف فشل السياسات العامة الفردية، المتجاهلة لحقوق المواطنين خاصة في الدول النامية، أذكى شعوراً بضرورة المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ هذه السياسات، وتزامن ذلك مع سياسية المشروطية للدول، والمنظمات المانحة ،المتمحورة أساسا حول حقوق الإنسان، والحريات الاقتصادية. كما انتقلت مفاهيم الأمن والتنمية في هذه الفترة، إلى بعدها الإنساني بدل البعد العسكري، أو الاقتصادي، فظهرت مفاهيم الأمن الإنساني، والتنمية الإنسانية، والمرتبطة بحقوق

الإنسان خاصةً الفئات المهمشة، ما جعل هذه الحقوق مرتبطة بإنسانية الإنسان، وبعيدة عن الفوارق التي قد تحدثها الوضعية الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، والعرقية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني، وأصبح يحظى باهتمام واسع النطاق ضمن الخطاب التنموي العالمي، على مستوى المؤتمرات، والندوات الدولي،ة والأبحاث العلمية، حيث تم الافتراض بأن للمجتمع المدني الدينامي النشيط دور إيجابي في تعزيز احتمالات التنمية، إلى جانب كونه عنصرا مهما في عمليات التحول إلى الديمقراطية، وبناء الدولة المدنية. وقد تطور هذا الاهتمام فيما بعد إلى درجة أن أصبح يُنظر إلى المجتمع المدني على أنه شريكٌ ثالث في التنمية إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

كما شهدت السنوات الأخيرة، وما تزال، نقاشا صاخبا، ثريا متنوعاً، حول موضوع المجتمع المدني، والدولة المدنية، والإشكاليات المرتبطة بهما. فقد أصبحت الإشارة إلى المجتمع المدني والدولة المدنية ضرورة في كل موضوع يناقش مشكلة الديمقراطية، والحكم الرشيد. وتزداد أهمية مفهومي: المجتمع المدني، والدولة المدنية، نتيجةً لتلك النزاعات التي برزت في الفترة الأخيرة، والمتعلقة بتطور الدولة، وكذلك العلاقات الناشئة بينها وبين المجتمع، حيث شهد العام ٢٠١١م وما تلاه مرحلة تحولات سياسية كبرى في المنطقة العربية، تمخض عنها ثورات سياسية في بعض الدول، وإصلاحات في البعض الأخر، ودمار لبعضها، كما وجرت بلورة للعلاقات الضرورية بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتُبذَل جهودٌ فكرية لتأصيلٍ نظري لتلك العلاقات.

وفي هذا السياق زادت الأسئلة المتعلقة بالحكم والحاكمية خصوصاً في البلاد العربية الإسلامية في أجواء الربيع العربي الذي هب على عدة أوطان. ولعل التاريخ القمعي، والشمولي للمجتمع الحكومي، والسلطوي كان هو الحافز الباعث على ضرورات البحث عن وسائل أخرى لإنعاش المجتمع، وتقوية قيمه المدنية، ومفاهيم المواطنة، والخدمة العامة، بما يسهم في تأمين مساحات جديدة من الحرية لممارسة النشاط السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتطوعي، والمهني.

خلفية الدراسة ومشكلتها :

إنّ بناء العلاقات وإرساء ثقافات السلام بهدف التغلب على ثقافات العنف، من الوظائف الهامة التي لا يمكن للمبادرات الحكومية أن تنفذّها وحدها. إذ لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تنظم السياسات الديمقراطية والتعايش السلمي من القمة إلى القاعدة، ولا أن تكسب الثقة إلا إذا كانت فعالة، كما أن الديمقراطية بمعاييرها وقيمها لا بدّ وأن يتم تعليمها على أرض الواقع، أي على مستوى القواعد الشعبية.

وبالنظر إلى المجتمع المدني وفاعليته في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، والذي يعد شرطاً أساسياً لتجاوز أزمة الحكم التي تعاني منها معظم الدول بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، والتي فشلت أمامها كل مشاريع الإصلاح والتنمية، بدءاً من عملية عقلنة السلطة، والسلوك السياسي، وإدخال قيم سلوكية ديمقراطية وسلمية، وفتح المجال أمام مشاركة اجتماعية وسياسية لمعظم فئات المجتمع، وانتهاءً بنسيج مؤسساتي متنوع يستوعب المشاركة السياسية والاجتماعية على اختلاف مستوياتها، فإن التعرف إلى طبيعة علاقات التأثير المتبادلة بين المجتمع المدني، والدولة المدنية، والديمقراطية يعدَ من الخطوات ذات الأهمية في تحديد هذه العلاقات، مما يتطلب تحديد مفهوم كل من المجتمع المدني، والدولة المدنية، والديمقراطية، وارتباط ذلك بأهمية المجتمع المدني، ودوره في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، والأدوار التي تمارسها الدولة، ومدى فعاليتها، وذلك في إطار فهم طبيعة التفاعل البيني بين المجتمع المدني، والدولة المدنية، والديمقراطية.

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيس لهذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، وإيجاد تصورات مبنية على أسس البحث العلمي للسعي إلى فهم واقعي عميق للمجتمع المدني بشكل يسهم في توضيح معالم الطريق أمام الدول مستقبلاً ، وذلك عبر صياغة طبيعة هذا المجتمع، ودرجة تمثِله للإرادة الشعبية العامة، تقريراً، وتنفيّذاً، وتقويماً، من خلال التأسيس لمعالم الدولة المدنية الديمقراطية المنشودة، وسد ذرائع الإجهاز على هذه الإرادة الشعبية العامة، وتحديداً التأصيل لمفهوم المجتمع المدني، والدولة المدنية، ومحاولة فهم مدى تأثر، وتأثير كل من المجتمع المدني، والدولة المدنية، والديمقراطية بعضها بالبعض الآخر

ودراسة مدى تطابق مقومات الدولة المدنية مع الديمقراطية، ودور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

أسئلة الدراسة :

في ضوء ما سبق تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن **السؤال الرئيس ما دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية؟** ويتفرع عنه التساؤلات الآتية والتي قام الباحث بتفريعها وتبسيط غموضها:

- ما مفهوم المجتمع المدني؟
- ما مفهوم الدولة المدنية ؟
- ما مدى التطابق بين مقومات الدولة المدنية والديمقراطية؟
- ما مدى العلاقة بين المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية؟
- ما متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية؟

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة في مقاربتها التحليلية على منهجية تحليل النظم التي وضعها ديفيد إيستون، باعتبارها إطارا إستراتيجيا تحليليا عاما لدراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، عبر تفكيكها إلى عناصرها المكونة من المدخلات، والعمليات، أو عملية التحول، ومن ثم المخرجات، مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات. من هنا، فإن تحليل الدراسة سيكون على ضوء هذه المنهجية من خلال تأطير المدخلات التي ستشمل مفاهيم الدراسة النظرية مثل: المجتمع المدني، والدولة المدنية، والديمقراطية؛ أما العمليات أو عملية التحول، فستشمل تحليل دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية؛ أما المخرجات، فهي تبحث في النتائج المتمخضة عن تحليل العلاقة بين مقومات المجتمع المدني الفاعل، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية. في حين أن التغذية الاسترجاعية ستشمل تحليل نتائج الدراسة والاستنتاجات. أما فيما يتعلق بوسائل جمع البيانات فقد تم الاعتماد على تجميع النتاج الفكري المتعلق بالمجتمع المدني، والدولة المدنية، والديمقراطية، سواء من مقالات متخصصة، أو كتب، أو رسائل علمية، أم معلومات متفرقة من مواقع إلكترونية، وقواعد بيانات الكترونية.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تنبع أهمية الدراسة من القائها الضوء على أهم المفاهيم ذات العلاقة بالمجتمع المدني، والدولة المدنية، والديمقراطية، وطبيعة العلاقة المتبادلة بينهما، ومن سعيها إلى توضيح دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، على اعتبار أن القوة الفكرية هي التي توجه عناصر الحضارة، وتدفعها إلى آفاق النهضة، والإبداع، كون صناعة الخصوصية الحضارية هي التي تميز الأمم عن بعضها، كما أن تحديد نمط الحوار مسؤولية حضارية تتحملها الدولة، والمجتمع معاً، وتتأتى أهمية الدراسة من تمحور المجتمع المدني، والدولة المدنية الديمقراطية من الناحية الفكرية كنتاج لمعايير المجتمع السياسية، والاقتصادية، والثقافية، ووليد العرف الاجتماعي. لكل ما سبق فإن الأهمية العلمية، والعملية لموضوع الدراسة هي التي دفعت الباحث لاختياره سيما وأن التعامل مع مفهوم المجتمع المدني، والدولة المدنية الديمقراطية في بيئة عربية يتمخض عنه عدة إشكاليات يصعب الإجابة عنها. إضافةً إلى أنها محاولة من الباحث لإثراء الدراسات العلمية في هذا الموضوع لقلة الدراسات التي تناولته. كما تتمثل الأهمية العملية بسعي الدراسة لتحديد متطلبات المجتمع المدني اللازمة للدولة المدنية الديمقراطية، لإيجاد وتفعيل دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية. فضلاً عن رغبة الباحث الشخصية في تناول هذا الموضوع لأنه يدخل ضمن الاهتمامات الشعبية، والخاصة المتعلقة بإصلاح الحكم، وتحقيق التحول الديمقراطي.

الدراسات السابقة :

في إطار الموضوع محل الدراسة، تقع هذه الدراسة ضمن خريطة للدراسات السابقة التي تعد بمثابة بوصلة استرشد بها الباحث في توجيه سيرورة الدراسة، حيث تم عمل مسح للدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء كانت دراسات أكاديمية أي رسائل ماجستير ودكتوراه، أم دراسات بحثية بشكل مقالات منشورة في دوريات محكمة الكترونية كانت أم ورقية.

ومن هذه الدراسات ما يلي:

(١) **دراسة متري (٢٠١٣م)**، " آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية" فقد تناولت هذه الدراسة الجذور التاريخية لمفهوم الدولة المدنية، تبعاً للسياق التاريخي والظروف السياسية. كذلك مكونات الدولة المدنية، وسلطت الضوء على مواقف قوى الإسلام

السياسي بمختلف اطيافها تجاه هوية الدولة المرجوة في البلاد العربية. حيث خلصت إلى أن الدولة المدنية تتكون من: الديمقراطية، والمواطنة، وسيادة القانون، وهي الدولة التي يتساوى الجميع فيها من حيث الحقوق والواجبات. كما أوضحت الدراسة أن هناك تباين يسود أوساط التيارات الإسلامية حول هوية الدولة المدنية المرجوة في الوطن العربي.

(٢) أما **دراسة شتيوي (٢٠١٢م)**، " دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن" فقد تناول فيها الباحث دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٢م)، وحجم المساهمة التي قامت بها تلك المؤسسات في الإصلاح، كما وتناولت المعوقات التي تحد من قدرة المجتمع المدني على المساهمة في عملية الإصلاح في المرحلة القادمة. وقد أفضت الدراسة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني في الأردن أسهمت إيجابيا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، والوعي السياسي، بالإضافة إلى دورها في تعزيز دور الشباب، والمرأة، والمشاركة، والتعبير عن الرأي. كما خلصت أيضا إلى أن أغلب مؤسسات المجتمع المدني ليس له امتداد شعبي، وهذا قد يكون أثّر في طبيعة الموضوعات التي تعمل عليها، وبالمحصلة النهائية، دورها المتواضع في عملية التحول السياسي في الأردن.

(٣) **دراسة (Acar Kutay ,2012)**، " Europeanization of Civil Society through the Sponsored European Publics"، هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج معياري لدور منظمات المجتمع الأوروبية كداعمين للديمقراطية في الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إمكانياتها المتمثلة بخبرتها بالشأن العام، والمصالح العامة، وبعملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي. ويضم النموذج ما يلي: طرق الاتصال بين المجتمع الأوروبي ووكيله المنظمات؛ قفزة في العقلية الأوروبية نحو مزيد من أوربة المجتمع؛ ونشر مضامين الحوارات للعامة بهدف توليد مزيد من الضغط السياسي في الشأن العام، من أجل تحقيق مزيد من الاستجابة الحكومية لمطالب المجتمع بمشاركة الأحزاب السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإشكالية الأساسية تكمن في تحقيق هدف دمقرطة العمل الجماعي، أوربة المجتمع المدني، وسيطرة الهاجس الوطني على عمل المجتمع المدني. وأوصت الدراسة بضرورة تبني المجتمع المدني تشبيك المواطن مع الاتحاد الأوروبي لتقليص الفجوة بينهما؛ والأهم تقريب منظمات المجتمع المدني من أعضائها المفترضين المبتعدين

عن العمل الجماعي؛ وتبني المجتمع المدني لآليات غير بيروقراطية في تعامله مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأعضائه.

(٤) وفي **دراسة ياسر (٢٠١٠م)**، "المجتمع المدني والديمقراطية" فقد سعت لتوضيح القضايا المتعلقة بالمجتمع المدني، والمجتمع السياسي، والديمقراطية، وذهبت الدراسة إلى أن تحقيق استقلال المجتمع المدني عن الدولة، ووضع هذه الأخيرة في موقعها الصحيح في السيرورة الاجتماعية يرتبط بدمقرطة المجتمع بمختلف بُناه السياسية والاقتصادية. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج كان من أهمها إن المجتمع الديمقراطي في البلدان المتطورة جاء مُكملا وامتدادا للدولة الديمقراطية التي كانت في أصل نشوئه.

(٥) وفي **دراسة فيشر (٢٠٠٩م)**، "المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذُبات والإمكانيات والتحديات" ركزت هذه الدراسة بشكل خاص على مساهمات نشطاء المجتمع المدني الممكنة في مجال بناء السلام ومعالجة النزاعات، وتناولت الدراسة عدة مصطلحات وتعريفات ترتبط بالجدل الدائر حول المجتمع المدني. وقد خلصت الدراسة إلى أن المجتمع المدني عامل جوهري في سياسة التنمية والسلم، بالإضافة إلى أن بناء السلام، ومعالجة النزاعات يتطلب منهجا متكاملا يخاطب مؤسسات الدولة، والهياكل الاقتصادية، والمجتمع المدني.

(٦) **دراسة محمود، وريحان (٢٠٠٨م)**، "المجتمع المدني في الوطن العربي" هذه الدراسة تناولت المجتمع المدني في البلاد العربية، وذهبت الدراسة إلى حداثة المجتمع المدني في البلاد العربية؛ وذلك لغياب البُنى الديمقراطية الحقيقية، ونمط الثقافة السياسية التعددية اللذان يساعدان على إيجاد بيئة سياسية تستطيع من خلالها مؤسسات المجتمع المدني أن تنمو وتمتد على مختلف مجالات الحياة.

(٧) أما **دراسة يوسف (٢٠٠٨م)**، " دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية: مقاربة ثقافية"، فقد تناولت واقع المجتمع المدني الجزائري على ضوء الثقافة السائدة، كما ركزت الدراسة على المداخل الممكنة للمجتمع المدني في المساهمة في التنمية الإنسانية في الجزائر، من خلال التركيز على المساهمة في مجال صنع ثقافة المواطن. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الإنسانية ترفض أي شكل من أشكال التمييز بين البشر سواء من ناحية الجنس، اللون، العقيدة، المستوى المادي. كما خلصت الدراسة إلى أن

مفهوم الرفاه الإنساني لا يقتصر على التمتع المادي، وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة، مثل: التمتع بالحرية، واكتساب المعرفة، والمشاركة.

(٨) **دراسة دراجي (٢٠٠٧م)**، " دور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان" فقد عالجت مفهوم المجتمع المدني، والدور الذي يؤديه في ظل المتغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات. كما ركزت الدراسة على المفاهيم ذات العلاقة بالمجتمع المدني، كحقوق الإنسان، والديمقراطية، حيث يفسر كيف يخدم المجتمع المدني، قضية الحفاظ على حقوق الإنسان، وكذلك تكريس الديمقراطية التي لا تزال مطمح الكثير من الشعوب، وخلُصت الدراسة إلى أن الديمقراطية وحقوق الإنسان هما العجلتان اللتان تسير بهما القاطرة المتمثلة في المجتمع المدني.

(٩) **دراسة (Sean Yom ,2005)** " Civil Society and Democratization in the Arab World"، وهي دراسة وصفية تحليلية، هدفت إلى تحليل دور المجتمع الوطني العربي في التوجه نحو الديمقراطية. وناقشت مفهوم المجتمع المدني باعتباره مصطلحا اجتماعيا سياسيا برز بقوة بعد نهاية الحرب الباردة عندما استعاره علماء الدراسات الاجتماعية المقارنة من التاريخ الأوروبي لتحليل موجة التحول الديمقراطي في العالم. وتوصلت الدراسة أن المفهوم ضمن سياقه العربي، لم يخرج من حالته الضعيفة وغير المؤثرة، وأن المجتمع المدني لم يستطع أن يمارس دوراً فعالاً في التحول الديمقراطي نتيجة تحكم الأنظمة، وقدراتها، وأجهزتها في الواقع المجتمعي، والسياسي، واعتماده قوالب تقليدية من الإصلاح التدريجي غير الفعال. وتوصي الدراسة الدول الغربية إلى تقديم الدعم السياسي، والمالي، والثقافي لمؤسسات المجتمع للنهوض بدورها في اسناد التوجه الديمقراطي العربي، مشيرة إلى أن الأنظمة العربية المطلقة لن تتنازل عن سلطتها ما لم يكن هناك صدمة تقوض من الإطار السياسي، والاقتصادي المهيمن على مفاصل المجتمع بشكل عام.

(١٠) أما **دراسة مادلين (٢٠٠١م)**، " أثر المنظمات الدولية غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي خلال الفترة من ١٩٩١م وحتى نهاية عام ٢٠٠١م"، وهي رسالة جامعية تناولت فيها كيفية تأثير منظمة العفو الدولية على صناع القرار في العالم العربي لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، ومدى استجابة صناع القرار لنداءاتها. وقد تناولت الدراسة حالة محددة (منظمة العفو الدولية)؛ وطبقتها على إقليم محدد هو (العالم

العربي) في محاولة قياس مدى تأثيرها على حقوق الإنسان. وتوصلت الدراسة إلى خصوصية المجتمع العربي في مجال حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بالإضافة لتأثر المنطقة العربية بالمتغيرات الدولية، والإقليمية التي تناولتها الدراسة.

(١١) وفي **دراسة إيرنبرج (Ehrenberg, 1999)**، " المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة"، تناول الباحث التطور التاريخي والسياسي والنظري للطريقة التي صيغت بها نظريات المجتمع المدني خلال ألفين وخمسمئة عام من مسيرة الفكر السياسي الغربي، وقد رأى إن المجتمع المدني جعل من قيام الحضارة أمرا ممكنا، لان الناس عاشوا في تجمعات محكومة بالقانون، كما وتطرق إلى أصول المجتمع المدني.

وقد أشار المديني في كتابه المعنون بـــ "المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي" الصادر سنة (١٩٩٧م) إلى طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني، والدولة السياسية، وجوهر التناقض المزدوج الذي يحكمها، سواء في ظل سيادة الديمقراطية البرجوازية في الغرب، أو في ظل نماذج الاشتراكية المشيدة قبل انهيارها، وذلك من خلال تحديد المفاهيم، والمنطلقات الرئيسية المرتبطة بالمجتمع عامة، والمجتمع المدني خاصة. وتناولت الدراسة التمدن والمدنية، على اعتبار أنهما خاصيتين متأصلتين في المجتمع الإنتاجي، وسمة ضرورية، وواقع تاريخي من التطور البشري، وقيمة حضارية، وإنسانية نبيلة، متولدة.

من خلال الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة ما يلي:

- إن بعض الدراسات ركزت على آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية كما في دراسة متري (٢٠١٣).
- إن بعض الدراسات تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح في الأردن، مثل شتوي (٢٠١٢).
- إن بعض الدراسات قدمت نموذج معياري لدور منظمات المجتمع الأوروبية كداعمين للدمقرطة كما في دراسة (Acar Kutay 2012).
- إن بعض الدراسات تناولت المجتمع المدني ومعالجة النزاعات مثل دراسة فيشر (٢٠٠٩).

- إن بعض الدراسات ركزت على دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية كما في دراسة يوسف (٢٠٠٨).
- إن بعض الدراسات ركزت على دور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية كما في دراسة دراجي (٢٠٠٧)، في حين أن البعض الآخر تناول المجتمع المدني والديمقراطية كما في دراسة ياسر (٢٠١٠)، كما أن بعض الدراسات تناولت تحليل دور المجتمع الوطني العربي في التوجه نحو الديمقراطية كما في دراسة (Sean Yom 2005).
- إن بعض الدراسات تناولت فقط المجتمع المدني في الوطن العربي كما في دراسة محمود، وريحان (٢٠٠٨) في حين تناولت دراسات أخرى المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي كما في دراسة المديني (١٩٩٧).
- إن بعض الدراسات تناولت التطور التاريخي والسياسي والنظري للطريقة التي صيغت بها نظريات المجتمع المدني، مثل دراسة ارنبرج (Ehrenberg,١٩٩٩).

ويمكن القول أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في تناولها للمجتمع المدني، وبناء الدولة المدنية، الديمقراطية في مقاربةٍ سياسية، حيث تبين للباحث أن الدراسات السابقة قد تركت فجوات في جسم المعرفة المتعلقة بمجال الدراسة، ومن ثم حاول الباحث ولأغراض بحثية خاصة تغطية ما لم يتم التطرق إليه مثل: دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، وإعطائه صبغة معرفية تتفق وبناء الدولة المدنية الديمقراطية المعاصرة، وتعَدّي دوره إلى أدوار أخرى في دمقرطة الدولة، والحد من سلطاتها. ويمكن اعتبار هذه النقاط من المحددات الأساسية لإطار الدراسة.

تقسيم الدراسة :

سيتم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

أولاً : الإطار النظري للدراسة.

ثانياً: المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية.

ثالثاً: المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية.

رابعاً: الخاتمة.

أولاً: الإطار النظري للدراسة :

تمهيد :

يعد مفهوما المجتمع المدني والدولة المدنية من أبرز المفاهيم التي أخذت حيزاً كبيراً في الفكر السياسي الحديث، حيث أفاض المنظرون في بنية هذه المفاهيم وأُطُرِها النظرية والإمبريقية، ضمن محاولاتهم لتوصيف المفهوم عبر الدراسات والبحوث التي أجريت خلال العقود الأربعة الماضية.

ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى توضيح قضيتين، وهما: المجتمع المدني، والدولة المدنية، وعلاقتهما بالديمقراطية إذ أن هاتين القضيتين لا تبدوان منفصلتين عن بعضهما البعض، بل على العكس من ذلك، إنهما شديدتي الارتباط.

فمعطيات الوجود الفعلي للمفاهيم الاجتماعية والثقافية في المجتمع يُمثل ضرورة سياسية لتحرير الجسد الثقافي من أمراض السيطرة، والقمع، والإقصاء المسئولة عن كل أمراض التخلف، والهزائم الحضارية، وإن تكريس المجتمع المدني كقوة ضاغطة في النضال الاجتماعي، والسياسي تعني العمل الجاد نحو تحقيق شروط المواطنة الحقيقية، وشيوع قيم الديمقراطية، والإصلاح السياسي، والعدالة الاجتماعية، وتأهيل القوانين في ظل دساتير وطنية ثابتة، تحدد آليات الحكم، وحقوق الإنسان ما بين المواطنين والسلطة (**الفواز، ٢٠١٠**).

وبطبيعة الحال يرتبط مفهوما: المجتمع المدني، والدولة المدنية، بالنظرية الديمقراطية، على اعتبار المجتمع المدني والدولة المدنية التطبيق الأداتي للديمقراطية بمعناها الحديث، والمتضمن مساهمة المواطن بالرأي، والمشورة بالسياسة العامة.

مفهوم المجتمع المدني :

الغاية العليا التي تعمل البشرية على تحقيقها متجسدةً في مجموع الأخلاق، وطرائق السلوك الاجتماعي، والقيم عامةً، قد شكلت حالة من حالاتِ جدلية الثورة الكبرى، التي عرفها التاريخ البشري، والتي قوامها السير التطوري، الذي قطعه الإنسان بفضل العمل أولاً، والنطق، واللغة ثانياً، ليحقق وثبة قوية إلى الأمام متمثلة في ظهور عنصرٍ جديد، انبثق مع الإنسان، باعتبار التطور صفة جوهرية، وتاريخية، وكونية، من صفات المجتمعات الحية ، وإن اختلفت في عمقها، وشموليتها، ومداها، واتجاهاتها، باختلاف الشعوب ، والأمم، والعهود، وبصرف النظر عن التعرجات، والانتكاسات، والارتدادات المحلية المؤقتة، الحاصلة هنا وهناك.

فالمجتمع المدني من العبارات، والمصطلحات التي اكتسحت الخطاب السياسي في معظم دول العالم في السنوات الأخيرة، فانتقلت من وضعية مفهوم فلسفي، أو سوسيولوجي، إلى قيمة سياسية لا بل إلى عنصر من عناصر الايديولوجية السياسية. وحدث لهذا المفهوم ما حدث لمفاهيم أخرى انتقلت من الخطاب المعرفي إلى الخطاب السياسي؛ نظراً للدور الذي يؤديه والمكانة التي يتبوأها، فقد عمد المهتمون بهذا المجال إلى محاولة تحديد مفهوم مصطلح المجتمع المدني، فرغم البساطة التي تظهر على هذا المصطلح بأن معناه واضح، إلا أنه يحتوي على الكثير من الالتباسات. حيث لا نجد له تعريفاً متفقاً عليه من جميع الأطراف.

وقد أصبح المجتمع المدني أحد مستجدات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في أغلب بلدان العالم، وكان ظهوره على مسرح الأحداث مظهراً للتحولات التي مست أغلب المجالات، أواخر القرن العشرين؛ فهو مجتمع يستحق الدراسة، خاصة، وأنه يقترن بالحفاظ على الدولة المدنية الديمقراطية. ومن ثم سيتم توضيح مفاهيم المجتمع المدني عبر تأطير المفهوم من حيث المعنى، والتداخل المفاهيمي، وما يقتضيه من التعرض لمدلول المجتمع المدني، إضافة إلى التأصيل النظري للمجتمع المدني، من حيث أركانه ، خصائصه، ووظائفه.

فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني بعد أن أُعلنت القطيعة مع النظام القديم الذي كان يقوم على الربط بين السلطة والقدسية، ويقضي بأن السلطة هي سلطة مطلقة سواء أكانت مرجعيتها دينية، أم سياسية ، حيث قُصِد به عند ظهوره في نهاية القرن الماضي بأنه مجموعة من الجماعات، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، أو غير الرسمية، أو الأهلية، ومن البديهي أن المجتمع المدني كمصطلح هو شيءٌ آخر غير تلك الجماعات، أو المؤسسات، أو الهيئات، فهو المجتمع المتمدن، وهو نقيض المجتمع التقليدي، ويتكون من مؤسساتٍ إدارية يُنشئها الناس فيما بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، ويرى آخرون أن المجتمع المدني قرين الفكر الغربي، وأن فكرة المجتمع المدني دخلت إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن علاقة بين قطبين هما: المجتمع، والسياسة، وصراعهما ضمن فكرة الحق الطبيعي(**محمود، وريحان، ٢٠٠٨، ص٢٨٢**).

كما يعرّفه قاموس أكسفورد الوجيز " بأنه مجموعة من الروابط (التجمعات) الوسيطة التي تقع بين الدولة، والأسرة الممتدة، والتي يقوم الارتباط فيها على الانتماء الطوعي". ولعل هذا التعريف تم اشتقاقه من تعريف فردريك هيجل، والذي يعد من أكثر التعاريف الرائجة، والمعتمدة بين الباحثين .

وهناك من الباحثين من ينطلق في تعريفه للمجتمع المدني من الصفات التي حددها الفيلسوف الانجليزي جون لوك بأن للمجتمع المدني هياكل، وتنظيمات تقوم في عملها، ووظائفها وفي علاقتها مع الآخرين على منظومة قيمية معينة، أهمها الحرية المكفولة للمجتمع، وقبول الآخر، والتعددية والحوار، والتسامح، والتنافس السلمي، وهذه القيم هدفها الحد من تعاظم النزعة التسلطية للدولة" (**النيادي، ٢٠٠٨، ص١٥**).

كما عبر الفكر الليبرالي عن المجتمع المدني من خلال بعدين: بعد سياسي يتمثل في تأسيس المجتمع على الحريات المدنية، والسياسية، وبعد اقتصادي لا يقل أهمية يتمثل في تأسيس الحياة الاقتصادية على قانون التنافس الحرّ. ويؤدي هذا التصور إلى اعتبار أن صلاحيات الدولة محدودة، وإلى أن الدولة تفقد مشروعيتها إن تجاوزت حدّها، واجتاحت ميدان الحرية (**اللغماني، ١٩٩٤، ص٩٢**).

فالمجتمع المدني إذاً هو فضاءٌ يقع بين السوق، والدولة، ونظامها السياسي (**الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص٣**). ومن ثم فهناك اتفاق على أن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات التي توجد في الفضاء العام بين الأسرة، والدولة، أي أنها ليست تنظيماً ارثيا، أو وراثياً، ومستقل عن الأسرة، وفي الوقت نفسه ليس تنظيماً حكومياً، بالإضافة إلى أنّ هذه المنظمات لها هيكل رسمي وتهدف للبقاء (**شتيوي، ٢٠١٢، ص١٦**).

ويتم إدراك منظمات المجتمع المدني بالنظر إلى أنه يشغل الفضاء الكائن بين العائلة باعتبارها الوحدة المحورية للمجتمع الطبيعي، وبين الدولة التي شكلت المجتمع السياسي المقابل له. ويقع في هذا الفضاء كم هائل من التنظيمات الطوعية التي ينضم إليها الأفراد، والتي تقترب أو تبتعد بدرجة أكثر أو أقل من المجتمع السياسي، أو المجتمع الطبيعي (**الصبيحي، ٢٠٠٠، ص١٩-٢٠**).

وقد عرفه أحمد العيساوي بأنه مجموعة من المنظمات، والمؤسسات التي تقع خارج الدولة، وهي منفصلة عنها، فهي التي تهيئ للأفراد مساحة ملائمة لممارسة نشاطاتها، فتسارع لتفعيل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع. ولها دور إيجابي في تعجيل وتيرة التقدم الاجتماعي، والثقافي، والسياسي، بواسطة دور أعضاء المجتمع الفاعل، وتنظيمه في إطار المنظمات، والتحرك السليم لتحقيق الأهداف، والغايات (**العيساوي، ٢٠٠٥، ص٤٧**).

كما أنه كيان اجتماعي اقتصادي سياسي قائم على العقلانية، والرشاد ويتكون من مؤسسات طوعية مستقلة (**العزام، ٢٠٠٦، ص١٧**).

مما سبق يمكن استخلاص الأركان التي ينطوي عليها المجتمع المدني، بما يلي:

- **الفعل الإرادي الحر (الطوعي):** فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة.
- **التنظيم الجماعي (المؤسسية):** فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات (**قنديل، ١٩٩٩، ص٩٩-١٠٠**).
- **الركن القيمي (الأخلاقي والسلوكي):** والذي تجسده مجموعة من القيم، والمعايير مثل الحرية، والمساواة، والتطوع، والتسامح، والقبول بالتعدد، والأخلاق في الفكر، والرؤى، والمصالح، فضلا عن قيم التعاون، والتكامل، والمشاركة، وحل الخلافات بالطرق السلمية.

ويتميز المجتمع المدني عن غيره من التنظيمات بقدرته على التكيف مقابل الجمود، وقدرته على الاستقلال في مقابل التبعية، والخضوع، كما ويتميز بكونه أكثر تنظيماً، وأكثر تجانساً، من وجهة نظر صموئيل هنتنجتون (**خيرة، ٢٠١٤، ص٦٦**).

كما يمكن تحديد أهم خصائص المجتمع المدني بالآتي :

- مجتمع ذو مؤسسات مبنية على الإرادة الحرة، والطوعية، والاستقلالية.
- مجتمع ذو مؤسسات مبنية على قبول الاختلاف، والتنوع، والتسامح، وحل الصراع بالطرق السلمية (**شتيوي، ٢٠١٢، ص١٦**).
- مجتمع ذو مؤسسات غير هادفة للربح بشكل عام.
- مجتمع ذو مؤسسات ليست لها علاقة هيكلية مؤسسية مع الحكومة، وأن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية من طرفها.
- مجتمع ذو مؤسسات ذاتية التسيير .
- مجتمع ذو مؤسسات قائمة على أساس المشاركة الطوعية.
- مجتمع ذو مؤسسات لا تباشر نشاطاً سياسياً رغم ما قد يكون لها من مواقف بشأن بعض القضايا السياسية وخاصة في التأثير على السياسات العامة (**الشعراوي، وآخرون، ٢٠٠١م، ص٢٣**).

أما وظائف المجتمع المدني فيمكن تلخيصها بما يلي(ياسر، ٢٠١٠م، ص٩):

١- وظيفة تجميع المصالح.
٢- وظيفة حسم، وحل الصراعات.
٣- وظيفة زيادة الثروة، وتحسين الأوضاع.
٤- وظيفة إفراز القيادات الجديدة.
٥- وظيفة إشاعة ثقافة الديمقراطية.

من هنا، يتضمن المجتمع المدني مجمل البنى، والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية، والاجتماعية، والسياسية غير الخاضعة مباشرةً لهيمنة السلطة. ويعد المجتمع المدني حلبة العمل الجماعي لمؤسساته ومنظماته، ويتسم بالمرونة، والفاعلية، والقدرة على تمكين أعضائه من العمل دون قيود. ومما يمكن ملاحظته بروز المنظمات غير الحكومية كقطاع ينمو، ويزدهر في المجتمع المدني باعتباره البيئة الخصبة الحاضنة لنمو، وتطور المنظمات غير الحكومية، للعمل ضمن سياق المجتمع، وقضاياه المتنوعة، مثل: التعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وحقوق الإنسان.

والمجتمع المدني عبارة عن نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهةٍ أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح، والمنافع، والتعاقد، والتراضي، والتفاهم، والاختلاف، والحقوق، والواجبات، والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي تستدعي ذلك لكي يكون ذو جدوى، كما أنه يتجسد في مؤسساتٍ طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى.

وبهذا المعنى فقد تجاوزت منظمات المجتمع المدني الدور الدعائي الخدماتي إلى الدور التنموي، بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكلياً، وتعظيم القدرات، والدفاع عن الحقوق، وتمكين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير، مما يعطيها الشرعية، ويصنع تطويرها في إطار تطوير البُنى الاجتماعية للمجتمع باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي، والنظام القّيمي في المجتمع من ناحية، وبين الدولة ومؤسساتها، وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.

حيث أوكل المجتمع المدني لنفسه دور الضابط، والمراقب، والضاغط السياسي، والثقافي، والاجتماعي، من أجل بعث تنمية محلية تتماشى ومتطلبات الواقع المعيشي للموقف.

وبناءً على ما سبق، أصبح مفهوم المجتمع المدني، مرادفاً، ومعادلاً دلالياً، ووظيفياً، ورمزياً للديمقراطية، وحقوق المواطن، فالمجتمع المدني لا يمكن أن يكون كذلك، وأن تكون له فعالية سياسية، وثقافية، واقتصادية، واجتماعية في غياب جو، وفكر، وثقافة ديمقراطية، تضمن حرية الممارسة السياسية، وحرية المراقبة، والنقد، وكشف عيوب الدولة، وأجهزتها في عملية التنمية، والتخطيط، والتسيير المحلي.

السيرورة التاريخية لمفهوم المجتمع المدني :

مر مفهوم المجتمع المدني بالعديد من المراحل، فقد نشأ لأول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار له أرسطو بأنه مجموعة سياسية تخضع للقوانين، ومن ثم تطور المفهوم في القرن الثامن عشر مع ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالي فظهرت فكرة أن مفهوم المجتمع المدني هو حركة جماعية هدفها التنسيق اللاحق للدفاع ضد المخاطر السياسية (**النيادي، ٢٠٠٨، ص٦٨-٦٩**).

ومن ثم جرى مناقشة مفهوم المجتمع المدني في الجدالات الغربية عادةً باعتبار المجتمع المدني قوة مهمة تحقق التوازن إزاء نفوذ الدولة الوطنية. وتتضمن الأمثلة التاريخية أطروحة لوك (Locke) القائلة بأن المجتمع المدني يوفر الحماية من التجاوزات المحتملة لسلطة الدولة، وتعسفها. ففي القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنىً مغايرا كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة، وبقية المجتمع، عندما اعتبره جان جاك روسو" هو المجتمع صاحب السيادة، والذي باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام والمحكومون" (**العياشي، ٢٠٠٠، ص٥**).

ويطالب مونتيسكيو على نحوٍ مشابه بالتوازن بين سلطة الدولة، والاتحادات المدنية، ولعل النقطة الجوهرية في طرح هيجل هو تصوره حول الحرية، فقد أشاد بالثورة الفرنسية لأنها رفعت مستوى تأثير الحرية لتصبح هدفا، ومبدأ، يتمتع بهما المجتمع والدولة معاً. ويعتقد هيجل أن البشرَ قادرون على التصرف طبقاً لمقتضيات العقل الذي هو شرط الحرية الأساسي، كما أتاح تصوُره هذا دراسة نظريات المجتمع المدني بمعزلٍ عن الدولة. ومن هنا يشكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصرا مشجعا وجاذبا لمنظّري الديمقراطية، في ظل سعي هيجل إلى التأسيس لمقارنة نظرية تحاول أن تتوسط بين المجتمع والدولة (**محمود، ريحان، ٢٠٠٨، ص٢٧٢-٢٧٣**).

أما توكفيل (Tocqueville) فدافع عن الحكم الذاتي، والمشاركة المدنية بوصفها وسائل للتصدي لانتهاكات السلطة من قبل الدولة، و/أو غيرها من الأغلبيات الاجتماعية، وهو موقف

تبناه داريندورف (Dahrendorf) لاحقاً ***(Markel, and Lauth, 1998, p 3-4)***. وفي القرن التاسع عشر تأكدت في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص نفوذ الدولة، وأن يترك المجتمع ليدير نفسَه بنفسِه.

أما في الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا بالأساس، وقد اعتبره غرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي والأيديولوجي للبرجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة **(العياشي، ٢٠٠٠، ص٥)**.

وفي الحقبة الأخيرة تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني على المستوى المحلي، والعالمي، وخاصة مع التطورات التي شهدتها الساحة الدولية، والإقليمية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وانتشار ظاهرة العولمة، والانفتاح السياسي، والاقتصادي. مما أدى إلى انتشار ظاهرة المجتمع المدني، وزيادة عدد المنظمات العاملة في هذا المجال، وتنوع اختصاصاتها، وأنشطتها لتشمل كثيراً من أوجه النشاط الإنساني في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وقضايا المرأة، والبيئة، وحقوق الإنسان، وهكذا أوجدت العولمة وتطور التكنولوجيا، فضاءً عالمياً جديداً شكل إطارا لمجتمع مدني من نوع جديد **(النيادي، ٢٠٠٨، ص٥٦)**.

وفي التحليل الأخير، فقد ولدت العولمة وبشكل متزايد فواعل من غير الدول من قبيل: مؤسسات الأعمال، واتحادات العمال، والمنظمات غير الحكومية **(Rimann, 2006, p48)** .

مفهوم الدولة المدنية :

تثير دراسة مفهوم الدولة المدنية كثيراً من الإشكاليات؛ ذلك أن هنالك تباين في مفهوم الدولة المدنية. فالبعض يميز حتى حدود الفصل بين الدين والدولة، ويرى سيادة الشعب مصدر الشرعية، ويحسبها البعض الآخر قائمة على الشرعية الدستورية والشريعة **(متري، ٢٠١٣، ص١٣)**.

ومن ثم تتخذ الدولة بشكل عام أشكالاً متعددة تبعاً لسماتها، دولة ديمقراطية ترتكز في حكمها إلى قواعد الديمقراطية، دولة ديكتاتورية تستند في حكمها إلى حكم حزب واحد، أو فرد واحد، هذا فيما يتعلق بشكل الدولة أما فيما يتعلق بهوية الدولة فتكون دولة دينية إذا استندت في حكمها إلى دين معين (سواء أكان ديناً سماوياً أم غير سماوي)، ولكن من غير المعروف متى تسمى الدولة مدنية، فيعتقد بعض أصحاب الرأي أن الدولة المدنية سميت هكذا نسبة إلى أنها غير عسكرية، فيما يقول البعض الآخر أن التسمية " مدنية" تعني دولة لا دينية تفصل الدين عن

الحياة العامة (أي السياسة) (**متري، ٢٠١٣، ص١٣**). وهناك من يرى أنها دولة يكون القائمون على الحكم فيها لا يمثلون رجالاً للجيش، ولا رجالاً للدين، فالحكومة المدنية الديمقراطية هي المقابلة للحكومة الدينية، أو حكومة الإله – وهي وسيلة الأمة لفرض القانون، والنظام، وتستخدم للتفريق بين السلطة الدينية، والسلطة اللادينية، أو السلطة العلمانية (***Lipscomb, 1913***).

ومن التعريفات المفيدة لها أنها دولة المواطنة، وسيادة القانون، التي تعطي فيها الحقوق، والواجبات على أساس المواطنة، فلا يكون فيها التمييز بين المواطنين بسبب الدين، أو اللغة، أو اللون، أو العرق، وهي كذلك التي تضمن كفالة حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية، واحترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة، وتستمد فيها السلطة شرعيتها من اختيار الجماهير، وتخضع للمحاسبة من قبل الشعب، أو نوابه (**مصطفى، ٢٠١١**).

ومن هنا فإن المواطنة هي إطار قانوني يؤطر العلاقة بين المواطن والدولة، على اعتبار ان المواطنة تذهب الى تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود محددة، ويكون المواطنون جميعا في دولة المواطنة مستندين إلى حكم القانون، ومتساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين، أو النوع، أو اللون، أو العرق، أو الموقع الاجتماعي...الخ. وبالتالي فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، ويفرض النظام، ويجعل العلاقات بين البشر متوقعة، أي تجري وفق تصور مسبق، يعرفه ويرتضيه الجميع (**فوزي، ٢٠٠٧، ص٧**).

كما ويعرفها احمد زايد بأنها اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل ضمن الشروط الأساسية في قيام الدولة المدنية، والتي لا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر، أو طرف آخر، فثمة دائماً سلطة عليا – هي سلطة الدولة – يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم، أو تهدد بالانتهاك (**متري، ٢٠١٣، ص١٩**).

فالدولة المدنية – أو دولة الحكم المدني كما ينعتها فلاسفة العقد الاجتماعي– هي دولة نقيض لدول العصور الوسطى بالمفاهيم التي تتبناها، مثل: المواطنة، والمساواة في الحقوق، والواجبات، والتحالف على أسس منفعية، مصلحية واضحة، والقول بآدمية السلطة السياسية، والنضال بكل سبيل ضد السلطة المطلقة، والمقدسة، وإقرار مبدأ تدوير السلطة، واعتبار الديمقراطية مثلاً أعلى في الوجود السياسي (**العلوي، ٢٠١٢**).

ومن ثم تعد الدولة المدنية من حيث المفهوم نقيضاً للآتي، كما جاء في فكر الأنصاري:

١- نقيضاً للفوضى كونها جهاز تنظيمي لتدبير، وتسيير شؤون مواطنيها.

٢- نقيضا للدولة التسلطية التي سينفرد من خلالها الحاكم بالتقرير، والتنفيذ، وتمركز كل السلطات بيده دون حسيب أو رقيب.

٣- نقيضا للدولة التي يسوء فيها الفكر الإطلاقي في القول والفعل السياسيَين فهي دولةُ ديمقراطية تسمو فيها الإرادة الشعبية، لتكون المحدد في اختيار من يحكم ومن يقرر ومن يشرّع ومن يحاسب **(الأنصاري، ٢٠١٤م، ص٢٣-٢٤)**.

ومما سبق يمكن القول إن خصائص الدولة المدنية كما أوردها متري:

- **مدنية القوانين والعلاقات:** يرتبط أفراد المجتمع بنظام مدني قائم على السلام، والتسامح، وقبول الآخر، والمساواة في الحقوق والواجبات.
- **المواطنة:** ويقصد بها تساوي جميع المواطنين أمام القانون، وقيامهم بواجباتهم تجاه المجتمع.
- **الديمقراطية:** وهي التي تمنع استئثار السلطة السياسية من قبل فرد، أو نخبة، أو عائلة ارستقراطية، أو نزعة أيديولوجية، وتتحقق من خلال المشاركة في الحياة العامة عبر الانتخابات، ووسائل أخرى للتعبير عن الرأي. بالإضافة إلى النقاش، والتداول العام عبر الجمعيات الأهلية، والمنتديات، والمؤتمرات وصولاً إلى أشكالٍ أكثر تنظيماً كالأحزاب السياسية، أو النقابات المهنية، أو جماعات الضغط.
- **فصل الدين عن السياسة:** يظل الدين في الدولة المدنية عاملاً أساسيا في بناء الأخلاق، وتحصين المجتمع أخلاقياً وتربوياً. ويبرر ذلك أن ما ترفضه الدولة المدنية هو استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، ويتنافى ذلك مع مبدأ التعدد الذي تقوم عليه الدولة المدنية **(متري، ٢٠١٣)**.

فمضمون الحياة المدنية الحديثة والمعاصرة، وجوهرها هو التحرر السياسي، والتمييز بين الإنسان المطلق، والإنسان الديني، أو الانفصال، واستقلال الإنسان الديني عن مواطن الدولة المدنية، باعتبار هذا التمييز، أو هذا الاستقلال هو البذرة العقلية للتحرر السياسي. كما أن تحرر الدولة السياسي من الدين لا يعني بأي حال تحرير الإنسان الفعلي من الدين؛ فالدولة تستطيع أن تتحرر تماماً من الدين، في حين تبقى أغلبية الشعب، أو الأمة متدينة **(ياسر، ٢٠١٠، ص١٦)**.

ويرى " دنليفي وأوليري" ، الذي يستند أساساً إلى استحالة فهم الحقيقة عن طريق جوهر واحد، أو مبدأ واحد، ومن ثم فإن التعددية هنا هي الاعتقاد السائد بأن هناك – أو ينبغي أن يكون هناك– تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات أي أنها على النقيض من الواحدية **(عبد الخالق، ١٩٩٣، ص٥)**.

ومن ثم فإن مصدر التشريع في هذه الدولة هو الأمة، والشعب نفسه، وللسلطة فيها ثلاثة فروع هي: السلطة التشريعية (البرلمان)، السلطة التنفيذية (الحكومة)، والسلطة القضائية (المحاكم بتدرجها) مع ضرورة الفصل بين هذه السلطات الثلاث.

السيرورة التاريخية وأسباب المناداة بالدولة المدنية :

في علم السياسة لا يوجد مصطلح يسمى الدولة المدنية، بل يوجد التعريف الكلاسيكي لمفهوم الدولة، والتي تتكون من ثلاثة عناصر؛ أرضُ وشعبُ ومؤسسات.

ويأخذ مصطلح الدولة المدنية تأويلات مختلفة تبعاً للسياق التاريخي، والظروف السياسية التي تسود أثناء نقاش المصطلح، وتبيان مدلولاته على الصُعُد السياسية، والقانونية.

فلم يستقر مفهوم المدنيّة على مستوى تطور الفكر السياسي الغربي على مواصفاتٍ معينة بسهولة؛ إذ تطلب الأمر مخاضاً طويلاً من البحث عن المنشود، والمبتغى بما يرتقي إلى مستوى تعريف الحياة المجتمعية العامة. فقد كان لعصور هيمنة الكنيسة بأفكارها التسلطية التي وظفت فيها الدين، أثراً كبيراً في التأسيس لثورة فكرية نشرت تحرير الإنسان **(الأنصاري، ٢٠١٤، ص ٢٣-٢٤)**.

في مقابل الدولة المدنية هناك الدولة البوليسية الاستبدادية، وهذه الدولة لها صور، منها الدولة الدينية، وهذا المصطلح نشأ في القرون الوسطى، لكن الدولة الرومانية تاريخياً كانت تشكل صورة الحكم المطلق حتى جاءت المسيحية في الدولة الرومانية، وأحدثت نقطة تحول نحو الديمقراطية بالفصل بين الدين والدولة، وأجازت للأفراد أن يعتقدوا بما شاءوا تحت شعار "دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله"، ولكنها كرست مفهوم الاستبداد، والحكم المطلق بل أضافت إليه أن الحاكم ظل الله في الأرض، وأنه يستلم منه هذه الأحكام، ومن ثم لا يجوز مخالفته، وكل من يخالف يستحق العقوبة، وقد تكون القتل، أو السحل في غالب الأحيان. فهي دولة بوليسية ثيوقراطية، وأوامر الحاكم هي بمثابة النصوص الإلهية التي يجب تنفيذها **(جريدة السبيل،٢٠١١)**.

وخير مثال للدولة الاستبدادية دول عصور سيطرة الكنيسة، فالتسلط الذي كانت تمارسه باسم الدين، واحتكارها الحقيقة المطلقة، رافقه فكر يؤسس لسلوك الكنيسة من خلال انتصاره

لفكرة السلطة المطلقة باسم الدين. ويمكن الاستعانة بكتابات جان بودين (Jean Bodin) (1530-1596) وجاك بوسوية (Jaques Bossuet) (1687-1704) بهذا الصدد. فقد كانا من المدافعين عن الحق الإلهي للملوك والأمراء وعن سلطتهم "الإلهية " المطلقة ***(Bodin, 1583, p95)***.

في أجواء الإصلاح الديني الذي عرفته أوروبا مع حركة الراهب مارتن لوثر الذي أحتج على بيع صكوك الغفران وعمل على تحرير المسيحيين من التصور التسلطي الإكراهي الميتافيزيقي لـ "الدين" ، يعتبر توماس هوبز (1588-1679) أبرز مؤسسي فكرة تطور السلطة المطلقة من كونها مستمدة من الدين إلى كونها مستمدة من الشعب عن طريق التعاقد، فالعقد هو بمنزلة اتفاق اختياري بين جميع أفراد المجتمع، يتنازل فيه كل فرد عن حريته ليمنحها للحاكم (فردا كان أم مجموعة من الأفراد) يضطلع بمهمة حمايته ومعاقبة كل معتد عليه، ويخضع لسلطة هذا الحاكم ولقانونه إلزاماً. ولا يعتبر هذا الحاكم المطلق طرفاً في هذا العقد من وجهة نظر هوبز، ومن ثم فلا يستطيع أي فرد من أفراده التحرر من الخضوع له **(هوبز، ٢٠١١، ص١٨٣-١٨٤)**.

وإذا كان هذا العقد الاجتماعي قد أبقى على السلطة المطلقة للحاكم، فإن العقد الاجتماعي الذي اعتقد به جون لوك (1632-1704)، هو التبرير للتسلط، ومن ثم لأي سلطة مطلقة. ذلك أن اعتقاده ينطلق من كون حالة الطبيعة التي يعيشها الإنسان ليست حالة سلبية تسود فيها الفوضى، ومنطق الغاب بقدر ما اعتبرها حالة طبيعية يتمتع فيها كل فرد بحريته، وينظم هذه الحالة قانون طبيعي مصدره العقل، مؤكدا على أن كل من يتولى السلطة التشريعية العليا في أي دولة ملزم بأن يحكم على أساس قوانين ثابتة قائمة موضوعية، ومضمونة لدى الشعب، لا على أساس أحكام مرتجلة، مستعينين بقضاة عادلين لهم صلاحية الفصل في الخصومات بناءً على هذه القوانين كما ويدافع لوك عن الحكم المدني بإيمانه بأن الحكم المدني هو العلاج، والحل الأمثل، للمجتمع الذي يكون فيه المرء خصماً وحكماً في آنٍ معاً **(لوك، ١٩٥٩، ص١٤٤-١٤٥)**.

وبمناقشة فكر لوك نجد انه قد طور فكرة الدولة بمختلف مؤسساتها، متصدياً بذلك لكل ما يحول بين الفرد وبين حريته سواء كان تسلطاً باسم الدين أو باسم احتكار جميع السلطات، فقد أصبح المواطن قطب الرحى في العملية السياسية، لذلك وضعت المحافظة على حقوقه على قائمة الأولويات، وينسحب ذلك على الدولة نفسها التي تحدد مهمتها الرئيسية في ضمان الحقوق العامة لمواطنيها.

كما اتخذت فكرة العقد الاجتماعي مع جان جاك روسو (1712-1787) منحنى جديداً من حيث تطورها، فقد استهدف روسو تمتين العقد الاجتماعي الذي يجعل من إرادة المجتمع إرادة سامية فوق كل الإرادات، فالشعب حسب عقد روسو هو حاكم ومحكوم، فهو حاكم بمقتضى سيادته، ومحكوم بمقتضى القوانين التي تمليها سيادته. وهو بمنزلة ذلك الاتفاق الاختياري بين كل أفراد المجتمع الذي يتنازل من خلاله الفرد عن كافة حقوقه للمجتمع، وليس للحاكم. فالسيد هنا هو الإرادة العامة –المجسدة في السلطة التشريعية للمجتمع– التي تنبثق من الشعب على أساس العقد الاجتماعي، وهذه الإرادة العامة هي التي تختار الحكومة–السلطة التنفيذية– التي تنفذ أوامرها، واختياراتها (**قربان، ١٩٥٤، ص٦٦-٦٧**).

بيد أن فكرة الحقوق والواجبات قد شهدت تطوراً مهماً في العصر الحديث عندما تحوّلت من فكرة نظرية مجردة إلى فكرة إجرائية عملية. وعلى هذا الأساس أصبحت الدولة المدنية تخضع لمجموعة كبيرة من التشريعات والإجراءات المقننة، تجسيداً لذلك العقد الذي يمنح الحكم شرعيته، لذلك نشأت الدساتير، والقوانين، وهيئات التعديل، أو المراقبة مثل: المحكمة الدستورية، أو المحكمة الإدارية...الخ، فكل هذه التطورات إنما تعكس الانتقال إلى تغليب الجوانب الإجرائية العملية على الطابع الأخلاقي، والتجريدي الذي كان يميز العقد السياسي القديم.

الدولة المدنية والديمقراطية :

الدولة المدنية كواقع هي مصطلح قيمي تطبيقي يرتبط أساساً بمكونات محددة مرتبطة بالمعطيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فالاهتمام المتزايد بالدولة المدنية، والديمقراطية أصبح دعماً لوعي المواطن بمواطنته التي تتيح له حرية التعبير، والمبادرة، وتمنحه حق المساهمة في تقرير مصيره باعتباره صاحب السلطة الحقيقية، ومصدرها، إضافةً إلى أنه ومن خلال المقاربة بين المصطلحين " المدنية" و" الديمقراطية" نجد انه أصبح لزاما أن يصبحا سمة لصيقة بمفهوم الدولة أو جزءا منه.

كما ويعد مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم استعمالا بين الأفراد منذ القدم. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بِحدّة هو: ما الديمقراطية ؟. وللإجابة عن هذا السؤال يتعين أن نحدد في البدء مفهوم الديمقراطية، فالديمقراطية كمفهوم هو بطبيعته إشكالي متعدد الدلالات، ولكنها بتعريفها البسيط تعني سلطة الشعب. وهي حكم الناس بالناس لصالح الناس. وقد بقي هذا المفهوم صحيحا منذ العهد الإغريقي القديم حتى يومنا هذا، بالرغم من ظهور الخلاف في المدن اليونانية القديمة حول مفهوم الشعب. ولأن الديمقراطية حقيقة سياسية فإنها تعني مجموعة من المؤسسات، والآليات لتنظيم الحكم، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله **(ياسر، ٢٠١٠، ص١٧)**.

هذا ويقتصر الباحث على عرض مجموعة من التعريفات للديمقراطية، دون الخوض في المدارس ونظرتها لهذا المصطلح.

فيرى المجذوب أن الديمقراطية في أبسط معانيها السائدة اليوم تتلخص في أمرين: تركيز السلطة بيد الشعب، وضمان حقوق الأفراد، وحرياتهم، وبعبارة أوضح أن الديمقراطية لم تعد ذات مضمون سياسي فقط، بل أصبحت كذلك ذات مضمون اقتصادي، واجتماعي، إضافةً إلى كونها نظام، أو نهج، أو مذهب، توصلت إليه الإنسانية في أوروبا، وأمريكا الشمالية، بعد قرون من العذاب والضياع، وبعد نضال شاق، ومرير ضد الاستبداد والاستعباد **(المجذوب، ١٩٨٠، ص٤٩)**.

ويرى الجابري بأنها ذلك النوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، بين الدولة والشعب القائم اليوم في أوروبا الغربية، وتلك العلاقة المبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يقررها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن، السياسية منها بالخصوص **(الجابري، ١٩٩٣، ص١)**.

وقد أصبحت الديمقراطية شكلا من أشكال الحكم، وهو الشكل المتعارض مع الحكم الاستبدادي (الأولغارشي) حيث يتحكم شخص واحد أو قلة محددة، بنظام الحكم دون أن يُفتح باب التغيير أو تداول السلطة إلا بالعنف والقسر**(دراجي،٢٠٠٧ ص١١٧)**.

وفيما يتعلق بمؤشرات الديمقراطية، هناك مجموعة من المؤشرات التي تحدد على أساسها درجة الديمقراطية:

أولها: تداول السلطة وفق انتخابات دورية نزيهة، باعتبار الانتخابات أداة سلمية لانتقال السلطة، ومشاركة الشعب في صنع السياسة العامة.

ثانيها: التعددية السياسية والاجتماعية، وهي كما يراها محمد عابد الجابري مظهراً من مظاهر الحداثة السياسية التي تعني وجود مجال اجتماعي، وفكري، يمارس فيه الناس الحوار، والنقد، والاعتراض، والأخذ، والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية، حيث تعد التعددية وجود صوت، أو أصوات أخرى غير صوت الحاكم **(هادي، ١٩٩٥، ص٦٣)**.

ثالثها: حرية الصحافة والإعلام، تعني حق وسائل الإعلام في عرض كل ما يهم الناس معرفته، وحق الناس في تبادل المعلومات، والحصول على الأنباء من أي مصدر، وحق الناس في إصدار الصحف، والتعبير عن آرائهم دون فرض رقابة مسبقة **(إبراهيم، ٢٠٠٤، ص٢٦)**.

رابعها: حكم الأغلبية، حيث تتبلور فكرة حكم الأغلبية من خلال استيعاب معنى أنه لا سيادة لفرد، ولا لقلة من الناس، إلا بتفويض ممن هم تحت سلطتها من الشعب، على اعتبار أن الديمقراطية نظام يتم في إطاره تقرير الشؤون العامة، وفقا لإرادة أغلبية المشاركين في انتخابات دورية تتم في مناخ من الحرية السياسية، هذا ويقضي حكم الأغلبية، وجود أحزاب متعددة، تهدف إلى الوصول للسلطة، والفوز بها بالتناوب بين الأغلبية.

خامسها: احترام حقوق الأقلية، بما يعني مراعاة حقوقها، وعدم إهدارها، والاعتراف لها بحق المعارضة، فلا ديمقراطية بدون معارضة بحيث تكون ممثلة داخل البرلمان، ويمثلها عدد من المرشحين **(غزوي، ٢٠٠٠، ص٥٢)**.

سادسها: سيادة القانون، وتعني أن المواطنين، ومن يحكمونهم ينبغي أن يطيعوا القانون ذلك أن سيادة القانون تنطبق على العلاقة بين السلطات الوطنية (الحكومة وسائر أجزاء الفرع التنفيذي على مختلف المستويات، والقضاء) والمواطنين، والمقيمين، والجهات الخاصة الأخرى، من قبيل الجمعيات، والشركات **(معهد راؤول ويلنبيرغ، ومعهد لاهاي، ٢٠١٢، ص٧)** .

وبالمقابل فتهدف الدولة المدنية إلى تنظيم مجموعة علاقات بينية داخل الدولة، وهي تعبر عن شكل من أشكال بناء عناصر تنظيم العلاقات داخل الدولة، وفق أبعاد حضارية راقية، أهمها:

١- **الشرعية الدستورية والسياسية:** فالشرعية الدستورية تقوم على أساس العقد الاختياري المبرم بين الحاكمين بعضهم مع بعض وبين الحاكمين، والمحكومين لتنظيم الحياة العامة، وتأمين سلامة المجتمع، وخدمة المصلحة العامة، أما الشرعية السياسية فهي تقوم على أساس التفويض الشعبي للسلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، للقيام بمهام تشريع القوانين التي تخدم الجميع، وتقيم العدالة، والمساواة، وتكفل الحريات وتحميها(**الأنصاري،٢٠١٤، ص ٢٤-٢٦**).

٢- **السلطة العليا للشعب:** فهي السلطة الأسمى، وهي المنشئة لباقي السلطات التفويضية والائتمانية، ومع أن الديمقراطية نوع من التسوية، أو المساومة بين العمل، ورأس المال، إلا أنها الوحيدة التي وضعت حداً لاستبداد القرون الوسطى وما قبلها، وأطلقت حقوق الفرد التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونادت بها شرعيته **(متري، ٢٠١٣، ص٦٩)**.

٣- **السيادة للقانون المعبّر عنه بالإرادة الشعبية**، وأهم ميزة للقانون أن يكون عاماً يشمل الجميع، ويُحكم به الجميع ويخدم المصلحة العامة، والمصلحة الخاصة.

٤- **لا سلطة من دون مسؤولية**، ولا مسؤولية من دون محاسبة؛ فالسلطة التفويضية مقيدة بمقتضيات ما فوضت من أجله، ومن ثم تخضع للمحاسبة في حال تجاوزت حدود تفويضها، أو لم تأخذ بالمصلحة العامة، أو لم تنفذ القانون تنفيذاً سليماً.

٥- **ضمان الحقوق لجميع المتعاقدين**، ذلك أن الحقوق والمصالح الخاصة محمية ضمنياً من خلال الحرص على حفظ المصلحة العامة **(ياسر، ٢٠١٠، ص ١٨)**.

ومن هنا تأتي العلاقة بين الدولة المدنية، والديمقراطية، في صيغة تطابقية تحتوي كل واحدة الأخرى تطبيقياً، على اعتبار أن الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً بحد ذاتها، ولكنها ساحة سلمية للبحث عن نظام سياسي، وهي مجال الاختلاف والتناحر السلمي على كافة الأصعدة، فكرياً، وثقافياً، واقتصادياً، وتعليمياً، وتربوياً، وحتى دينياً **(العجمي، ٢٠٠٨، ص١)** ومن هنا

تتطابق الديمقراطية مع مقومات الدولة المدنية في كونهما يعبران عن الإرادة الشعبية الحرة بطرق سلمية.

وقد توجت جهود البشر بعد أحداث انهيار نظم الحكم غير الديمقراطية في شرق أوروبا وحركة البرويسترويكا (إعادة البناء أو إعادة الهيكلة) والجلاسنوست (المصالحة والعلانية) في الاتحاد السوفيتي لتؤكد قيمة الحرية، وأهمية توفير الحقوق المدنية للمواطنين، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم، وحياة أبنائهم، كما وجاء السقوط الرهيب للاتحاد السوفييتي، ودول شرق أوروبا بالدليل القاطع على أن التنمية، وإن بدأت واستمرت بعض الوقت في غياب الديمقراطية، فإنها غير قادرة على الاستدامة إذا استمرت الديمقراطية في الغياب **(إبراهيم العيسوي، ٢٠٠١، ص٣٥)**.

المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية :

هناك محاولة لبلورة العلاقة الضرورية بين المجتمع المدني، والدولة المدنية الديمقراطية، وتبذل جهود فكرية لتأصيل نظري لتلك العلاقات. ونظراً لأن النقاش الدائر حول منظمات المجتمع المدني لم يستمر أكاديميا صرفاً، بل اتخذ طبيعة السياسة العملية الملموسة.

وبما أن الدولة كواقع ومفهوم هي الأساس في مفهوم المجتمع المدني، وأن الكلام عن المجتمع المدني دون ربطه بأساسه الحقيقي "الدولة"، هو محض إنشاء ليس له أية مصداقية علمية، أو منهجية، ولتوضيح ذلك الترابط يستلزم أولا تحديد مضمون كل إشكالية، أي تحديد مضمون المجتمع المدني، ومضمون الدولة المدنية الديمقراطية، وتحديد مضمون كلا الإشكاليتين سيسمح لنا بالكشف عن طبيعة العلاقة الناشئة بين منظمات المجتمع المدني، والدولة المدنية الديمقراطية، فهي ليست علاقة ثابتة، بل متغيرة وتكتسي بأشكال ومضامين متنوعة.

فالدولة المدنية الديمقراطية أساسها النضال المرير للبشر لتحقيق العدل، والعيش في ظل أنظمة تعبر بالفعل عن رغبة وإرادة المجتمعات، ومتنفساً للشعوب المضطهدة، ووسيلة للتحرر من رق الاستبداد والاستعمار. ومن ثم فإن تحقيق استقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي (الدولة) ووضع هذه الأخيرة في موقعها الصحيح في السيرورة الاجتماعية، يرتبط شديد الارتباط بإشكالية بالغة الأهمية، والتعقيد، وهي دمقرطة المجتمع بمختلف بُناه السياسية والاقتصادية.

إن عبارة مجتمع مدني تشير في الفكر الحديث إلى فضاء الحرية، ويقابلها مفهوم الدولة الذي يشير إلى السلطة. ويؤسس هذا التمييز تحديداً لوظيفة الدولة والمجتمع. فالدولة ترمي إلى تحقيق الصالح العام، بينما يمثل المجتمع المدني المجال الطبيعي لتحقيق المصالح الخاصة، والمتضاربة للأفراد **(دراجي، ٢٠٠٧، ص٩)**.

إن انضمام الفرد إلى نظامٍ حيٍّ ذو تقاليد وتاريخ مميز، وليس إلى مجموعة عشوائية، يؤسسُ للفرد أهدافا ذات صياغة مسبقة، غير أنّه ليس هناك من شك بأن التنظيم السياسي، ونمط العلاقات السائدة يكون لهما وزن ثقيل على سلوك الفرد بالمجتمع. وعليه يمكن القول بأن المجتمع المدني يقوم بتطوير تطابقه مع الدولة المدنية الديمقراطية. وتتطور هذه العلاقة، ويتطور هذا التطابق لسببين، هما:

أولاً: أن دراسة المجتمع المدني تأتي ضمن نسيج أكبر هو الدولة، من خلال التركيز على المبدأ الأول للمجتمع المدني، وهو الشخص على اعتبار أن الخصوصية لها الحق بالنمو، والانتشار في كل الاتجاهات، أما الكلية فلها الحق بأن تتجلى بوصفها قاعدة الخصوصية، وصورتها الضرورية، وتهتم الطبقة الكلية بالمصالح العامة، والنفع العام انطلاقاً من الخصوصية، ومن كونها المحرك الأساسي للمجتمع المدني، وتأتي هنا أمكانية الربط المعرفي بين الحرية والدولة من خلال أعضاء الأسرة باعتبارهم أشخاصا مستقلين حيث يصبح الفرد ابناً للمجتمع المدني، الذي بإمكانه أن يطالب به، وفي المقابل يكون على المجتمع المدني واجباً تجاه الأسرة، والمتعلق بالتربية، وصولاً لتحقيق غاية المجتمع في القضاء على مشكلات العامة من عوزٍ وبؤس **(عليان، ٢٠١٢، ص٥)**.

ثانياً: إن هناك صلة وثيقة بين المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية، على اعتبار إن الدولة المدنية الديمقراطية تقوم على مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة، أو المصالح المتضاربة، وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث تعد مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية، ورغم أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً، ولا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية، إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، إضافة لهذا فإن الإدارة السلمية للصراع، والمنافسة، هي جوهر مفهوم المجتمع المدني، وهناك من يعتبر أن كل

دولة لا تقوم على أساس الديمقراطية وقامت على أساس عسكريٍّ، أو قمعيٍّ آخر ليست دولة مدنية ديمقراطية (**الديب، ٢٠١١**).

المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية:

تعالج الدراسة واقع المجتمع المدني والدور الذي يؤديه في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، وفق نموذج فاعلية المجتمع المدني الذي قدمه (Helmut Anheier) في ظل المتغيرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات.

فقد قدم انهير (Helmut Anheier) نموذجاً متميزاً لقياس فاعلية المجتمع المدني بالاعتماد على آليات، ومعايير، ومؤشرات دقيقة. حيث أطلق على هذا النموذج اسم ماسة المجتمع المدني (DCS) Diamond of Civil Society) يحاكي من خلاله فحص أداء المجتمع المدني الذي أصبح اليوم يؤدي دوراً أكثر أهمية من أي وقت مضى في أنماط الحكم، والإدارة، والتنمية، ورغم ذلك فإن الأطر المعرفية المتعلقة بالدولة المدنية الديمقراطية، والمجتمع المدني تبقى وظيفياً جد محدودة ***(Anheier,2003)***.

ولأن أهداف المجتمع المدني داعمةً له من جهة، ومن جهة أخرى تأكيدا لإسهامه في التغيير الاجتماعي فإن المقاربة استندت على فكرة أن المجتمع المدني له أربعة أبعاد رئيسية، وهي (**خيرة، ٢٠١٤، ص٦٨**):

- **الهيكل**: ما المكونات الداخلية للمجتمع المدني؟ وفي إطار الأشخاص والتنظيم، ما حجمه، ديناميكيته، وحسب أي معايير إجراءات هو تمثيلي؟
- **المحيط**: في أي إطار سياسي سوسيواقتصادي ثقافي وقانوني يتهيكل المجتمع المدني.
- **القيم**: هل يساهم المجتمع المدني في تفعيل القيم الاجتماعية الإيجابية؟
- **قدرة التأثير**: أي قدرة تأثير المجتمع المدني، هل يمكن أن يساهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل فعال؟

هذا النموذج يوضح أهمية تفاعل المؤشرات الأربعة (الهيكل، المحيط، القيم، قدرة التأثير) وترابطها مع بعضها البعض، فمن الطبيعي أن يوجد للمجتمع المدني هيكل لكن تبقى حدود مؤشر المحيط والمتعلقة أساساً بالانتشار والحجم مقترنة بقدرات التأثير، ولأن تفاعل كل من مؤشر الهيكل، المحيط، وقابلية التأثير متغيرات أساسية في تجديد، وضبط طبيعة، وتنمية

القيم (النتائج) المنتظرة من هذا التفاعل، فإن التفاعل، والتناغم بين هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى.

فكلما كانت هذه المؤشرات الأربعة إيجابية، فإن هذا يسمح بالحديث عن فاعلية وقدرة أكثر لمؤشر المجتمع المدني للتأثير على المجالات المجتمعية، وعلى ترقية الممارسة الديمقراطية، ومن ثم تزداد نسبة تأثيره في التعميق، والترسيخ الديمقراطي وتحقيق الرشادة السياسية، وتعزيز الإطار الحقيقي للمجتمع، والمشاركة الفعالة، وتدعيم المساءلة، والمصداقية الاجتماعية، من خلال دفع عجلة التنمية الوطنية.

عزز الدور الذي يؤديه المجتمع المدني من مكانته مما جعله ملازماً للدولة المدنية الديمقراطية العصرية، بل أكثر من ذلك بحيث أصبح شريكا ثالثا في النظام الديمقراطي المشاركاتي، إلى جانب القطاع الخاص والقطاع الحكومي.

حيث تعمد مؤسسات المجتمع المدني على تسريع عمليات التحديث السياسي وإعادة شرعنة العملية الديمقراطية، وقد اعتمدت المجتمعات المتقدمة على هذه المؤسسات لإحداث نقلات تنموية واسعة شملت كل مجالات الحياة، ومثلت مؤسسات المجتمع المدني أفضل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار **(خيرة، ٢٠١٤، ص١٠٣)**.

كما إن وجود القوى المدنية خارج البنية السياسية المركزية للدولة التقليدية يعني وجود القوة الأخلاقية والمادية والشرعية التي تؤمن ضرورة وجود هذا المجتمع كقوة فاعلة وضاغطة أمام أعين الدولة القمعية، ومن ثم تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في التأثير الإيجابي على طبيعة الحكم من خلال القنوات التالية:

- **التطوير:** ويعني تقوية قدرات الأفراد باتجاه الاستقلالية، وهذا ما يمكن تسميته "الأثر التطويري التنموي على الأفراد".
- **التشريع للبنية الاجتماعية التحتية** في المجال العام من خلال وسائل الإعلام وتطوير البرامج والأفكار وتمثيل قطاعاته وهذا ما يمكن تسميته الأثر الاجتماعي العام.
- **تطوير مؤسسات الحكم الديمقراطية** من خلال التمثيل السياسي، والضغط، وتنظيم النشاطات الجماعية، وتقديم بدائل، وهذا ما يمكن تسميته الأثر المؤسساتي **(منظمة هاريكار، ٢٠٠٧، ص٣٢)**.

وفي إطار مناقشة فعالية الحراك المجتمعي في بناء دولة مدنية ديمقراطية، يجب التركيز على العوامل الذاتية للبنية المُمَكّنة لوظائف المجتمع المدني، وأبرزها، الرؤية الواضحة بشأن

الأبعاد الحقوقية له، والدور المناط بمنظماته، وأهدافها، وبرامج عملها، التشبيك، والتعاون، والتبادل المبني على ثقافة الاعتراف بالآخر، وتنمية القدرات بأساليب تشاركية تتلاءم مع تحديات إعادة بناء الدولة المدنية الديمقراطية ومؤسساتها، والمهنية في أداء المنظمات تعزيزاً لمصداقيتها، وتفعيلاً لدورها، وتحصيناً لاستقلاليتها (**الأمم المتحدة، ٢٠١٣، ص٧**).

ولا ريب في أن المجتمع المدني ارتبط بحراك اجتماعي سياسي، وُقرن بثوراتٍ اجتماعية عمدت إلى ترسيخه في اشتغالات العقل السياسي، والعقل الثقافي، فضلاً عن وسائل دعمه من قبل الدول الديمقراطية، إذ أن الكثيرين لا يعرفون ما يسمى بالشأن العام (الفواز، ٢٠١٠، ص٣)، لذلك يقترح هيرست مصطلح الديمقراطية التشاركية كمشروعٍ بديل للتنظيم الاجتماعي، ويشدد على أولوية الجمعيات التطوعية التي تحكم نفسَها بنفسِها بصورة ديمقراطية، فالديمقراطية التشاركية من وجهة نظره هي شكل جديد للتسيير تتعارض مع الأشكال البيروقراطية الرسمية، وترتبط في الأساس بممارسة بعض المجموعات الأهلية المدارة ذاتياً.

ومن ثم يشير مفهوم الديمقراطية التشاركية الذي يختلف عن الديمقراطية التمثيلية إلى امتلاك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني للإمكانيات اللازمة للتأثير على نشاطات الحكومة. فالفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني تمارس رقابة مستمرة تحققها الأشكال الجديدة للمشاركة التي أصبحت تربط المؤسسات الرسمية بالمواطن (***Girard, 2009, p73-74***).

وذلك من خلال مراقبة أداء السلطة، والعمل على تحويل الأنظمة الشمولية إلى دول مدنية ديمقراطية، فتعبئة المجتمع المدني تعد وسيلة رئيسية لكشف إساءات الأنظمة غير الديمقراطي، كما يعد المجتمع المدني أداة فعالة لاحتواء سلطة الحكومات غير الديمقراطية، وضبط الفساد، وضبط إساءاته المحتملة، وانتهاكها للقانون، وإخضاعها للمحاسبة العامة. ومن ثم يمكن للمجتمع المدني أن يكون بيئةً خصبة لتنمية القيم الديمقراطية الأخرى كالتسامح، والاعتدال، والتساهل، واحترام وجهات النظر المختلفة، ضمن المشاركة التنظيمية في المجتمع المدني(**خيرة، ٢٠١٤، ص٢٣٨**).

ومن ثم تكون الدولة المدنية الديمقراطية من خلال مؤسسات الحكومة أكثر استجابة للمتطلبات الفردية، وتصبح أكثر إيجابية في حماية حقوق الإنسان، والمواطن، وحماية أمنه، وسلامته، وتؤسس دولة الحق والقانون، بحيث تحكم باسم القانون لتحمي مواطنيها من الممارسات السلطوية، وبالمقابل نلاحظ أن دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ مساءلة الحكومة، ومدى مصداقية تطبيق، وتنفيذ البرامج المعمول بها،

كذلك الرقابة على عمل السلطة، والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية في عمل السلطة، وهذا يتم بالنشر الإعلامي، والبت بالقضايا، وإيجاد رأي عام ضاغط يتصدى لهذه القرارات غير الايجابية ***(Leander, 2007,p.p.203-204)*** .

وأصبحت منظمات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية، والمؤسسية، والاستقلالية تشكل علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة، وتقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة، وتعزيز المشاركة السياسية، وحماية حقوق الإنسان، وتجميع وتنمية المصالح، وتكوين القيادات، وتعزيز القيم الديمقراطية المرتبطة بالدولة المدنية، وربط المجموعات المتنافرة في الأصل، والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي، والتعزيز المتبادل للحكومة، وللحياة المدنية **(خيرة، ٢٠١٤، ص٧٠)**.

ومن ثم فإن المجتمع المدني الفعال يوسع الممارسة الديمقراطية، ويؤكد قيمها الأساسية، باعتباره نظام حياة، وأسلوب لتسيير المجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة)، وينبع ذلك من طبيعة المجتمع المدني، وما تقوم به منظماته من دور، ووظائف لتصبح مدارس للتنشئة الديمقراطية، والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية، وهي بذلك بمثابة البنية التحتية في بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

ويتعين التأكيد على أن التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني قد لفت الانتباه إلى جانب هام لإشكالية الديمقراطية، وأن الديمقراطية لا تنحصر في بعض الممارسات السياسية مثل التعددية الحزبية، وتنظيم الحكم طبقاً لمبادئ دستورية تضمن فصل السلطات عن بعضها البعض واختيار الحكام من خلال انتخابات غير مزيفة ... الخ، فالممارسة الديمقراطية الصحيحة في السياسة تفترض دمقرطة المجتمع، ودون هذه الصيغة لا تضرب الديمقراطية جذوراً في أرضية المجتمع فتظل شكلية وسطحية دون أن تكسب شرعية غير قابلة للانقلاب **(ياسر، ٢٠١٠، ص٤٦)**.

ومن ثم يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساهمة في بناء الدولة المدنية الديمقراطية من خلال ثلاث مداخل رئيسية هي **(الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ص١٣)**:

١- المدخل الأول هو محاولة إحداث تغيير في البنية القانونية المتحكمة في مجموع الحقوق خاصة الفئات المهمشة منها.

٢- المدخل الثاني يكون على المستوى الشعبي من خلال خلق ثقافة المواطنة خاصة لدى الشباب.

٣- المدخل الثالث فهو هدف استراتيجي يتمثل في التنشئة السياسية للتلاميذ، ويعد أهم المداخل على الإطلاق.

وفيما يتعلق بالمدخل الثالث فيرى روسو (J-Rousseau) أن هناك علاقة مرتبطة بين المواطنة، وحرية الوطن، والفضيلة، وكل واحدة من هذه الثلاث تؤثر على الأخرى بشكلٍ إيجابي، وبالتالي على إعداد المواطن، وتنشئته السياسية، والذي لن يتأتى من جهد يومٍ واحد(**مجيدل، ٢٠٠٥، ص١٦**).

وبصفةٍ عامة يمكن القول أن المجتمع المدني هو الحس المدني المشترك بين جميع أفراد الشعب، ولا يشكل المجتمع المدني إضعافاً للدولة، ولكنه بحاجة ماسة لقوة الدولة. ولذلك فالدولة المعاصرة إذا لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجِده بوسائلها، وطرائقها المباشرة، وغير المباشرة. وعلى هذا الأساس فالدولة أيضا تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطاتها فحسب، وإنما باعتباره آلية ضرورية لبقاء هذه السلطة، وباعتباره تعبيرا عن منظومة سياسية، واجتماعية، أصبحت تتضاعف تعقيداتها بحكم التعددية الكامنة فيها، وبحكم مضمون تعبيراته، فهو تارة مجتمع الاقتصاد، والتجارة، والمقاولين، ورأس المال، وتارة مجتمع نسائي يدافع عن المرأة، وتارة أخرى هو مجتمع حقوق الإنسان المدافع عن أوضاع الاعتقال بكل أشكاله، وعن حرية التعبير، كما أنه تارة مجتمع سياسي يطرح قضايا تسيير المجتمع، والمشاركة، والانتخابات.

الخاتمة:

سعى الباحث من خلال هذه الإطلالة الإشارة إلى المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، موضحا ذلك في الإجابة على إشكالية الدراسة، ومشيرا بصورة جلية إلى إمكانية أن تنجز الدولة المدنية الديمقراطية في إطار المجتمع المدني الفعّال، على اعتبار أن الأخير يصبح ضرورة حضارية، ومهمة لعملية البناء بوصفها آلية، أو صيغة مؤسسية، وتنظيمية فاعلة، ومؤثرة، كما أن الدولة المدنية محتاجة إلى مجتمع مدني فعّال وديناميكي، هذا الأخير الذي سوف لن تكون الديمقراطية بمعزل عنه.

من ثم، فقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج والاستنتاجات أبرزها:

- يمثل المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات تتمتع بالمرونة الديناميكية التي تنشأ، وتتطور على أساس العمل التطوعي للأفراد المستند إلى المصالح الخاصة، والمشتركة،

والتي ترفع من شأن الفرد، فكلما قويت هذه المؤسسات، وازدادت فعالياتها ونشاطاتها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين، وحرياتهم ، والعكس صحيح. وهذا يتفق مع نتائج دراسة دراجي (٢٠٠٧) ودراسة (Sean Yom 2005).

- التعاون بين المؤسسات، أو المنظمات، واعتراف السلطة بدورها الفاعل، والشراكة مع وسائل الإعلام، ومنع الالتباس في علاقتها بالتيارات، والأحزاب السياسية، يؤدي إلى إيجاد مجتمع مدني قوي، وقادر، يستفيد من مختلف القوى المجتمعية، ويحافظ على مصالحه، بتكوين أعمال جماعية يمكن تنفيذها بمعزلٍ عن الدولة، وإنما في إطار قانونها، وضمن سقف الحرية، والمساواة فيها، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (محمود، وريحان ٢٠٠٨) ودراسة (Acar Kutay 2012) .
- تتكون الدولة المدنية من: الديمقراطية، والمواطنة، وسيادة القانون، والتي أساسها مجتمع مدني يحكمه نظام سياسي يحافظ على اتزانه، ونشاطاته ضمن أطر الشرعية، والقانون، والنظام، والديمقراطية، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (متري ٢٠١٣).
- تتطابق الدولة المدنية مع الديمقراطية حيث أن الديمقراطية هي جزء رئيس من الدولة المدنية، والرابط الذي ينظم المصالح بين مؤسسات، أو منظمات، أو جمعيات المجتمع المدني. حيث أن قيم الديمقراطية هي التي تحرر الثقافة المجتمعية، من السيطرة، والقمع، والإقصاء، والتخلف، والهزائم الحضارية ليصبح قوة ضغط تراكمية في النضال الاجتماعي، والسياسي نحو تحقيق شروط المواطنة الحقيقية، وشيوع قيم الديمقراطية، والإصلاح السياسي، والعدالة الاجتماعية، وتأصيل القوانين لتنظيم الحقوق، والواجبات بين المواطن، والسلطة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Acar Kutay 2012) ودراسة (متري ٢٠١٣) في إحدى نتائجها.
- يعد المجتمع المدني متطلبا أساسيا لبناء الدولة المدنية الديمقراطية، وهو الخلفية المؤسِّسة لثقافة مجتمعية لإدارة شؤون الدولة، فكلما زادت فاعلية المجتمع المدني زادت قدرته على بناء الدولة المدنية الديمقراطية، كما أن تحديد نتائج التحول والتفاعل بين الخيارات التي ينتجها الأفراد، أو الجماعات في المجتمع المدني إضافةً لدراسة مسارات الحكم يسهم في التغيير السياسي، والترسيخ لقيام الدولة المدنية الديمقراطية، وهذا مرتبط بأدبيات الترسيخ الديمقراطي. إذ أن ميلاد الدولة المدنية الديمقراطية أو الدولة– في

التصور السياسي الحديث– هو احد تجليات الحداثة، وتعبير عن سيرورة التحديث. وهذا يتفق مع نتائج دراسة(Acar Kutay 2012) ودراسة (دراجي ٢٠٠٧).

الاستنتاجات:

(١) توجد علاقة وثيقة قوية وهامة بين مقومات نشأة المجتمع المدني الفاعل، وبين قيام الدولة المدنية الديمقراطية.

(٢) المجتمع المدني بمؤسساته، وتنظيماته، وقدرته على التنسيق، والتنظيم الاجتماعي يزيد من حضور، وقوة الدولة، وقوة سلطات مؤسساتها الفاعلة، ويحد من تغوّل سلطاتها نحو الأفراد مما يعني تكاملا بين الأدوار لتصبح دولة مدنية ديمقراطية، بكل المعايير الاجتماعية، الإنسانية، الاقتصادية، الأمنية، السياسية، الحزبية، والنقابية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يقدم الباحث التوصيات الآتية التي يمكن أن تسهم في التخفيف أو القضاء على المعوقات التي تعرقل الانتقال إلى المجتمع المدني الفعال والدولة المدنية الديمقراطية:

(١) ضرورة السير نحو حقبة التحرر من المفهوم الكلاسيكي الحديث للدولة كمركز أحادي، ووحيد التنظيم، والتنسيق الاجتماعي لصالح منظمات المجتمع المدني.

(٢) ضرورة ربط الديمقراطية في المجتمع المدني بعملية الإنتاج الاجتماعية، وربطها بالقوى الاجتماعية الفاعلة حتى تنشا الدولة المدنية الديمقراطية.

(٣) ضرورة العمل على الإصلاح العميق، والحقيقي للدولة انطلاقاً من مكونات الدولة المدنية، والمتمثلة بالديمقراطية، والمواطنة، وسيادة القانون.

(٤) ضرورة العمل على زيادة قوة حضور الدولة المدنية الديمقراطية، من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتكامله مع بنية الدولة، وذلك عبر تعاقد حقيقي بين الحاكم والمحكوم.

(٥) ضرورة ترقية الدولة المدنية بالاعتماد على الإرادة الذاتية، والجماعية من خلال تهيئة الجماهير، وتوعيتهم بأهمية التحديث، والتنمية، والتطوير من جهة، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

المـــراجـــع :

المراجع العربية :

(١) إبراهيم، محمد سعد (٢٠٠٤). **حرية الصحافة، دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي**، ط٣، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

(٢) الأمم المتحدة (٢٠١٣). **المجتمع المدني استشراف مسارات جديدة**، تقرير موجز، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، ١٢ كانون الثاني| يناير.

(٣) الأمم المتحدة (٢٠٠٥). **حالة سكان العالم**. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(٤) الأنصاري، احمد بوعشرين (٢٠١٤). **مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي، دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.أبريل ٢٠١٤.

(٥) بادي، برتران (١٩٩٦). **الدولة والمجتمع في الغرب وفي ديار الإسلام**، ترجمه من الفرنسية، نخله فريفر، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

(٦) الجابري، محمد عابد (١٩٩٣). إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، الصادرة عن مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد (١٦٧). هامش(١١) المرجع السابق مكي

(٧) جريدة السبيل (٢٠١١). الدولة المدنية نقيض الدولة الاستبدادية ومرجعيتها مرهون بإرادة المجتمعات والشعوب، [على الإنترنت] متاح:

(٨) :http://www.assabeel.net/studies (٢٨ أب٢٠١٤).

(٩) خيرة، بن عبد العزيز (٢٠١٤). **الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي**– دراسة مقارنة– ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر.

(١٠) دراجي، مكي (٢٠٠٧). دور المجتمع المدني في ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان "قراءة في المفاهيم"، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد(٥):١١٣-١٢٤.

(١١) الديب، حاتم حسن (٢٠١١). **الدولة الإسلامية الدولة المدنية**، مؤسسة الصحابة للنشر والتوزيع ،شبين الكوم ،مصر .

(١٢) شتيوي، موسى (٢٠١٢). **دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن**، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

(١٣) الشعراوي، سلوى، وآخرون (٢٠٠١). **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

(١٤) الصبيحي، احمد (٢٠٠٠). **مستقبل المجتمع المدني العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه.

(١٥) عبد الخالق، نيفين (١٩٩٣)، **الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية: قراءة في واقع الدول القطرية واستقرار لمستقبلها**، بحث قدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

(١٦) العجمي، سعد بن طفله (٢٠٠٨). **أثر الانتخابات في عمليات الإصلاح السياسي في العالم العربي: حالة دول الخليج العربي**، مركز القدس للدراسات السياسية، التا [على الإنترنت] متاح: http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1 (٥ شباط ٢٠١٤).

(١٧) العزام، عبد المجيد (٢٠٠٦). التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، المجلة ٣٣، العدد٢، عمان، الأردن.

(١٨) العلوي، سعيد بن سعيد (٢٠١٢).الدولة المدنية وخطاب الحركات الإسلامية، **مجلة التسامح**، [على الإنترنت] متاح: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-24-05-09.htm (١٧ شباط ٢٠١٤).

(١٩) عليان، ابراهيم خليل(٢٠١٢). **الدولة الدينية والدولة المدنية**، جامعة القدس المفتوح، فلسطين، مؤتمر المقدس الثالث.

(٢٠) العياشي، عنصر(٢٠٠٠).**ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجاً** ورقة مقدمة لندوة "المشروع القومي والمجتمع المدني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سورية، جامعة دمشق، ٧-١٢ مايو/أيار،[على الإنترنت] متاح: http://insaniyat.revues.org/11257 (١٧ مارس ٢٠١٥).

(٢١) العيساوي، احمد (٢٠٠٥). **المجتمع المدني بين الدولة والمجتمع، المجتمع المدني ودوره في التنمية**، صادر عن الرابطة الولائية للفكر والإبداع، الوادي، الجزائر.

(٢٢) العيسوي، إبراهيم (٢٠٠١). **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، ط٢. القاهرة: دار الشروق.

(٢٣) غزوي، محمد سليم (٢٠٠٠). **نظرات حول الديمقراطية**، الأردن: دار وائل للنشر.

(٢٤) الفواز، علي حسن(٢٠١٠). أسئلة في صناعة الدولة المدنية، [على الإنترنت] متاح:http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-14-01-29/357-----12.htm (٥ شباط ٢٠١٤).

(٢٥) فوزي، سامح (٢٠٠٧). **المواطنة**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة تعليم حقوق الإنسان (١٠).

(٢٦) فيشر، مارتينا (٢٠٠٩). **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذُبات والإمكانيات والتحديات**. (ترجمة يوسف حجازي)، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات. www.berghof-handbook.net النسخة الإلكترونية(٢٠٠٩)، ترجمة يوسف حجازي.

(٢٧) قربان، ملحم (١٩٥٤). **إشكالات: نقد منهجي في الفلسفة والفكر السياسي وفلسفة التاريخ**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣، د.ت.)، ص٢٥٠-٢٥٢ نقلاً عن جاك جان **روسو، القد الاجتماعي**، الباب الثاني، الفصل الرابع، ترجمة عادل زعيتر (القاهرة:د.ن.).

(٢٨) قنديل، أماني (١٩٩٩). **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، العدد (٣) يناير/مارس.

(٢٩) اللغماني، سليم (١٩٩٤). **المجتمع المدني ومتطلباته**، نص محاضرة القيت بمناسبة الذكرى ٤٧ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان على منبر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، جمعية النساء الديمقراطيات والفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية في١١ ديسمبر: تونس.

(٣٠) لوك، جون (١٩٥٩). **مقالتان في الحكم المدني**، ترجمة ماجد فخري (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع).

(٣١) متري، طارق "محرر" (٢٠١٣). **آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية**: وقائع المائدة المستديرة التي عقدها معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت أب.

(٣٢) مادلين، معدي مشهور (٢٠٠١). **اثر المنظمات الدولية غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي في الفترة (١٩٩١ حتى عام ٢٠٠١)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

(٣٣) المجذوب، محمد (١٩٨٠) – **الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي**. منشورات عويدات بيروت.

(٣٤) مجيدل، عبد الله (٢٠٠٥). التربية المدنية، دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية . **مجلة الفكر السياسي**، العدد ٢١ ،السنة الثامنة شتاء، ٧-٢٣.

(٣٥) محمود، مؤيد جبير، وريحان، سعود أحمد (٢٠٠٨)، المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد الرابع،٢٦٦-٣٠١.

(٣٦) مصطفى، عبد العزيز، هشام (2011). **الدولة المدنية بين الإسلام والعلمانية**، دراسة منشورة على موقع علماء اليمن ،[على الإنترنت] متاح: http://olamaa-yemen.net/main/articles.aspx (١٦ شباط ٢٠١٤م).

(٣٧) معهد راؤول ويلنبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ومعهد لاهاي لتدويل القانون (٢٠١٢). **سيادة القانون دليل للسياسيين**، [على الإنترنت] متاح:http://rwi.lu.se/app/uploads/2013/06/Rule-of-Law-Arabic.pdf. (١٣ آب ٢٠١٦م).

(٣٨) منظمة هاريكار (٢٠٠٧). **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**، منظمة غير حكومية، دهوك، العراق.

(٣٩) النيادي، عبدالله راشد سعيد (٢٠٠٨). **أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية،١٩٩٠-٢٠٠٧م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

(٤٠) هادي، رياض عزيز (١٩٩٥). **من الحزب الواحد إلى التعددية**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

(٤١) هوبز، توماس (٢٠١١). **اللفياثان: الأصول السياسية والطبيعية لسلطة الدولة**، ترجمة حبيب وبشرى صعب، مراجعة وتقديم رضوان السيد (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث "كلمة"، بيروت: دار الفارابي).

(٤٢) ياسر، صالح (٢٠١٠). **المجتمع المدني والديمقراطية**، بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية،[على الإنترنت] متاح:http://www.tellskuf.com/index.php/culture/323-2010-03-23-22-15-17.html (٣مارس٢٠١٤م).

(٤٣) يوسف، زدام (٢٠٠٨). **دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية: مقاربة ثقافية**"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ١٦-١٧ ديسمبر.

المراجع الأجنبية :

(1) Anheier, Helmut, Marlies Glasius and Mary Kaldor (2001)**. Measuring Global Civil Society."** in Helmut Anheier, Marlies Glasius, and Mary Kaldor (eds.). Global Civil Society 2001. Oxford: Oxford University Press

(2) Anna Leander, Rens (2007) VAN-Munster, "Private Contractors in debate about Darfur: reflecting and reinforcing Neo-liberal governementality**", International Relations ,**vol21, 2 pp203-204.

(3) Bodin, Jean (1583)." **Les Six Livres de la Republique, un abrege du texte de l edition de Paris de 1583"**, Edition et Presentation de Gerard Mairet (Paris:

(4) Charles Girard (٢٠٠٩), «**Raison publique Rawslienne et démocratie délibérative, Deux Conception inconciliables de légitimité politique** ? » Raison politiques, No:34 (Mai 2009) PP 73- 74.

(5) Ehrenberg John (1999). **Civil society** : The critical History an Idea , New York University press , New York : London.

(6) Kutay, Acar (2012). Europeanization of Civil Society through the Sponsored European Publics, **Javnost- The Public**, Vol. 19, No. 1: p.p.19-34.

(7) Lipscomb, David. (١٩١٣) **Civil Government**, Nashville, Tenn, Mcquiddy printing co,.

(8) Markle, Wolfgang and Hans- Joachim Lauth (1998). **System Wechsel and Zivilgesellschaft**. Welche Zivilgesellschaft braucht die Demokratie? In: Aus politik and Zeitgeschichte, B6-7/98,30 January 1998,3-12.

(9) Rimann, Kim. D. .(٢٠٠٦) A view From the Top: **International politics, Norms and World Wide Growth of NGOs**, International Studies Quarterly.

(10) Yom, Sean (2005). Civil Society and Democratization in the Arab World, **Middle East Review of International Affairs**, Vol. 9, No. 4: pp 14- 33.